الجمهورية التونسية
المدة النيابية الثانية
مجلس نواب الشعب
الدورة العادية الأولى 2019-2020

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان

عند أول طلب بتاريخ 17 ديسمبر 2019 بين الجمهورية التونسية

والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلق باتفاق القرض المبرم بين بنك الإسكان

والبنك الافريقي للتنمية لتوفير خط تمويل للمؤسسات الصغرى

والمتوسطة والمؤسسات الناشطة في قطاعات الصحة والسكن الاجتماعي

والصناعة والطاقات المتجددة (عدد 23 / 2020)

- **تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس:** 13فيفري 2020
- **تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة:** 20 فيفري 2020
- **الوثائق المرفقة لمشروع القانون:** وثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق الضمان
- **تاريخ بدأ الأشغال:** جلسة يوم 01 أفريل 2020
- **تاريخ انتهاء الأشغال:** جلسة يوم 13 أفريل 2020

رئيس اللجنة: عياض اللومي

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي **مقرر اللجنة: فيصـــل دربـال**

مقرر مساعد: هشـام العجبونـي **مقرر مساعد: غازي القروي**

نظر اللجنة

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة :** 20 فيفري 2020

- **جلسات اللجنة :**

- جلسة يوم الأربعاء: 01 أفريل 2020: النظر في مشروع القانون.
- جلسة يوم الإثنين: 13 أفريل 2020: عرض التقرير على المصادقة.

- **قرار اللجنة :** المصادقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين (05 نعم و03 محتفظين)

- **تاريخ إنهاء الأشغال :** 13 أفريل 2020

رئيس اللجنة : عياض اللومي

مقرر اللجنة : فيصل دربال

أولا: تقديم مشروع القانون:

تم إبرام اتفاق ضمان عند أول طلب بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بتونس في 17 ديسمبر 2019 بخصوص اتفاق القرض المبرم في نفس اليوم بين بنك الإسكان والبنك الافريقي للتنمية بمبلغ لا يتجاوز 100 مليون أورو لتوفير خط تمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشطة في قطاعات الصحة والسكن الاجتماعي والصناعة والطاقات المتجددة.

I ـ أهم أهداف ومكونات المشروع:

يعتبر بنك الإسكان من أهم البنوك التجارية التونسية حيث بلغت ميزانيته 11,9 مليار دينار في موفى سنة 2018، هذا وتبلغ مساهمة الدولة في هذا البنك 56,7 %.

ويهدف خط التمويل الممنوح لهذا البنك، الى معاضدة المجهود الوطني في مجال دعم القطاع الخاص وتعزيز مساهمة في دفع عجلة النمو وخلق مواطن الشغل وذلك من خلال دعم القدرة الانتاجية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة و تفعيل دورها في المجلات الاقتصادية ذات الأولية.

كما يهدف هذا التمويل الى دعم جهود البنك المركزي لمجابهة أزمة السيولة التي تمرّ بها السوق النقدية بالنظر إلى ما يوفره من موارد قارة هامة لفائدة بنك الإسكان بما يتيح له تنمية حافظة قروضه ويمكنه من إسناد تمويلات بعيدة المدى لفائدة المستثمرين بنسبة فائدة معقولة وذلك باعتبار أن هذا الخط مسند بضمان من الدولة مما يجعله ذا تنافسية هامة على السوق المالية.

وتجدر الإشارة الى أنه قد سبق لبنك الإسكان الحصول على خط تمويل للمؤسسات الصغرى و المتوسطة بقيمة 60 مليون أورو خلال سنة 2016، حيث تمكن من استهلاكه على أكمل وجه وتوجيهه بصفة ناجعة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة الناشطة أساسا في مجالي الاستيراد والتصدير في القطاع الفلاحي والصناعي.

ويعتبر ذلك من أهم الأسباب التي دفعت البنك الافريقي للتنمية الى إسناد تمويل ثان لفائدة بنك الاسكان، إلى جانب وضعيته المالية الجيدة وخبرته في مجال الخدمات المالية.

II ـ الشروط المالية للقرض:

- نوع القرض: قرض ذو مرونة تامة،

- مبلغ القرض: 100 مليون أورو،
- مدة السداد: 10 سنوات،
- مدة الامهال : 3 سنوات،
- الأقساط: 14 قسطا قابلا للدفع كل ستة أشهر ،
- نسبة الفائدة: نسبة فائدة أساسية (EURIBOR 6 mois) مع إمكانية تجميد هذه النسبة + هامش التعاقد وهو 0.8 % + هامش كلفة الاقتراض.
- العمولات:

- عمولة الافتتاح: 0.25 % من المبلغ الجملي للقرض ويستوجب سدادها عند أول سحب منه.
- عمولة التعهد: 0.25 % توظف سنويا على المبلغ غير المسحوب من القرض وتطبق بعد 60 يوم من تاريخ توقيع الاتفاق وتسدد في نهاية كل سداسي.

- كيفية الصّرف: قسطين اثنين مبلغ كل قسط منها 50 مليون أورو.
- الضمان: ضمان غير مشروط لا يمكن التراجع فيه قابل للدفع برمته عند أول طلب.

ثانيا: أعمال اللجنة:

تدارست لجنة المالية والتخطيط والتنمية مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة عبر التواصل عن بعد في يوم 01 أفريل 2020 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق الضمان.

ودار نقاش ، أفاد من خلاله النواب أنّ بنك الإسكان يعتبر من أهم البنوك التجارية التونسية الذي تبلغ مساهمة الدولة فيه حوالي 56,7 %.

كما أفادوا أنّ هذا البنك قد تمّكن من تحسين أدائه وحافظ على صلابته المالية في الفترة الأخيرة كما أنّ الوضعية المالية للبنك جيّدة باعتبار أنّ أمواله الذاتية تفوق بكثير رأس ماله إضافة إلى خبرته في مجال الخدمات المالية، لذلك بات من الضروري دعم هذا البنك ومساندته من خلال التسريع في المصادقة على اتفاق الضمان ليتمكن البنك من التمتع بخط التمويل في أقرب الآجال خاصة لما تجابهه السوق النقدية من أزمة في السيولة والتي ستتفاقم حتما من جراء تداعيات أزمة وباء كورونا.

وبيّن النواب أنّ خط التمويل الممنوح لهذا البنك يهدف إلى معاضدة المجهود الوطني في مجال دعم القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في دفع عجلة النمو وخلق مواطن الشغل وذلك من خلال دعم القدرة الانتاجية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة و تفعيل دورها في المجلات الاقتصادية ذات الأولية.

هذا واجتمعت اللجنة مجددا يوم 13 أفريل 2020 لعرض تقريرها حول مشروع القانون وقد تمت المصادقة عليه وإحالته للجلسة العامة.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
عياض اللومي	**فيصل دربال**